

تغيير الرواية

دور مجال الاتصالات في العدالة الانتقالية¹

تواجه العدالة الانتقالية حالة ركود. وفي حين أنها ما زالت تثير اهتمام الأكاديميين والمؤسسات الفكرية، فهي لم تعد تمثل القضية الحارقة التي أرغمت المنظرين والمحترفين الرائدین في مجال حقوق الإنسان وحكم القانون وبناء السلام، على توسيع نطاق تفكيرهم وتطوير إجابات جديدة للرد على الموروثات والمعضلات الأخلاقية الناجمة عن الإساءات الجماعية.

من بين أسباب الركود التي حصدت أقل قدر من التعليقات، أنه في خلال السنوات العشرين الماضية، حاولت مؤسسات العدالة الانتقالية أن تروي قصة إرث الإساءات الجماعية وحدها، بعيداً عن النقاش الوطني الأوسع والرواية المجتمعية التي تسعى إلى إعادة تصوّر مستقبل مختلف في أعقاب نزاع أو حكم شمولي. وقد اعتُبرت بعض الأصوات الأقوى التي ترسم ملامح هذه الروايات- أي الإعلام، والمفكرون العامون والفنانون- مجرد فئة أخرى من "أصحاب المصلحة"، وليس كجهات فاعلة متميزة وقادرة على توفير إمكانية التوصل إلى نتائج تحويلية.

هذه المقالة تناقش ضرورة أن تشغل الاتصالات والرواية موقعاً أكثر محوريةً في رؤية العدالة الانتقالية، كما كانت الحال في السنوات الأولى من نشوئها. وفي بعض الحالات، حين يكون مشروع واضح وشامل لبناء الأمة قيد الإنجاز، تتوفّر فرصة واسعة للقيام بذلك. عندها، يصبح من الأهمية أن تدرج المؤسسات المعنية بالعدالة الانتقالية عملها ضمن المشروع بحيث يتمكن عدد كبير من المواطنين استيعاب هذا العمل بوصفه جانباً عضوياً في العملية الأوسع نطاقاً التي تهدف إلى إعادة تحديد قيم المجتمع وهويته.

وإذا لم تشكل العدالة الانتقالية جزءاً من هذا المشروع لبناء الأمة- إمّا لأنها لم تتواجد يوماً أو تمّ التخلّي عنها- تصبح الرواية على قدر أكبر من الأهمية. وفي هذه الحالات، يجب أن يتمثل الهدف الأساسي لاستراتيجية الاتصالات التي تعتمدها المؤسسات المعنية بالعدالة الاجتماعية في طبيعة بناء المجتمع المحلي، بالمعنى الحرفي والمعياري للمصطلح. ويشمل هذا العمل تحديد، وإذا

لزم الأمر، تشكيل ائتلافات من المجموعات والأفراد الأكثر انخراطاً في العملية الأوسع لبناء السلام وتحويل القيم. وقد تضمّ هذه الائتلافات عائلات الضحايا، والناجين، والمجتمع المدني ومجموعات الشباب، وقادة الجماعات الإثنية والدينية، وجميع العاملين في مجال الإعلام، والأوساط الأكاديمية والسياسية الذين لديهم رؤية مشتركة علي نطاق واسع حول السبب الذي يدعو إلى ضرورة مواجهة إرث الإساءات السابقة وعدم تكرارها.

فالفكرة بأن مجرد غمر الجمهور بمعلومات تقنية عن ولاية آلية العدالة الانتقالية، وإجراءاتها وأنشطتها كافٍ لتشكيل جمهور من الأنصار - أو إنشاء مكامن للدعم الشعبي - هي محض خيال. وليس غياب المعلومات التقنية هو الذي يعيق العدالة الانتقالية، بل هو العجز في التركيز على الهدف الاعلي المتمثل في نزع الشرعية عن الروايات المجردة من الصفة الإنسانية التي تعيق قيام مستقبل أفضل، والمساعدة في استبدالها بروايات مقنعة وشاملة. ويجب أن يُفهم العمل بشكل ابتكاري، بقدر ما تكون المؤسسة المعنية بالعدالة الاجتماعية قادرة على استكمال مهامها القانونية بمندييات ومبادرات غير قانونية (كما قامت لجنة الحقيقة في سيراليون بإقامة مشروع [الرؤية الوطنية](#)) تولّد النقاش الوطني الضروري في أعقاب الفضائع المرتكبة. إنما ينبغي أيضاً فهم هذا العمل من المنظور السياسي، بقدر ما أنه غالباً ما يشمل محادثات وخلافات حادة بشأن الحقيقة، والأكاذيب والرواية مع الزعماء السياسيين والصحافيين الذين يعتبرون العدالة الانتقالية تهديداً أكثر منه فرصة.

وكما تشير إليه هذه المقالة، لا يمكن أن تتمّ عملية إضفاء الصفة الإنسانية على الذين جُردوا من هذه الصفة بشكل منهجي سوى في المجال الذي حصل فيه نزع الصفة الإنسانية: أي الخطاب العام الذي حدّدت ملامحه وسائل الإعلام والسياسة. ومن خلال النظر إلى النزاعات والأزمات الجارية - من سوريا إلى سري لانكا وبوروندي ونيكاراغوا - يتبيّن أن دور التلفزيون، والإذاعة والانترنت ووسائل الإعلام المطبوعة (ووسائل التواصل الاجتماعي المتشعبة عنها) يبقى حاسماً في إرساء أسس الكراهية والإساءة الجماعية. وبالتالي، إنه الخطاب العام الذي تصيغه وسائل الإعلام حيث يُختزل "الأخر" بمشكلة معينة ينبغي التخلّص منها، وحيث أن المستعدّين لارتكاب أشنع الجرائم يتحولون إلى وطنيين.

لهذا السبب، يجب أن تعمل استراتيجية الاتصالات في مشروع العدالة الانتقالية على محورين في الوقت ذاته. أولاً، يجب أن يخضع دور الإعلام في توجيه الإساءات الماضية إلى مناقشة عامة جادة - وإلى التحقيق حين يُزعم وجود سلوك إجرامي. وإلّا، لن يكون من الواقعي عكس عملية نزع الصفة الإنسانية التي سمحت بوقوع هذه الفضائع الماضية. ثانياً، يجب اعتماد استراتيجية تواصل مدروسة لمساعدة طيفٍ واسع من الصحافيين على فهم الغاية الأوسع للجهود الرامية إلى تحقيق

العدالة الانتقالية، وسبب أهمية وجهات نظرهم ومشاركتهم. ومن خلال اعتماد هذا النهج المختلط، بإمكان أجهزة العدالة الانتقالية أن تحفّز مناقشات هامة قد تؤدي إلى نتيجتين مهمّتين: فهم أوسع واهتمام من جانب الجمهور لدور الإعلام، واستعراض الحكومة لإمكانية إجراء إصلاحات في قطاع الإعلام تساعد على الارتقاء بالسلام والمصلحة العامة.

وفي النهاية، لا يمكن أن يقتصر هدف استراتيجيات الاتصالات في مجال العدالة الانتقالية على دورات التوعية، وتدريب الإعلاميين، والرسوم المعلوماتية وروايات "الأثر البشري". لذا، وبهدف تحقيق أي تحوّل، يجب أن ترتبط الجهود بعملية رواية متعددة الجوانب وأن تشارك فيها جميع الجهات الفاعلة القوية التي ترسم ملامح الخطاب المجتمعي. قبل كل شيء، تتطلب هذه القوة التحوّلية للعدالة الانتقالية التحلي بالجرأة لتصوّر مجتمع مختلف، وهو أمر يستحيل حصوله من دون العمل على نحو فعال مع الإعلام ومنتجين مؤثرين للرأي العام. وإلا، فسوف يتعذر الحوّل دون أن تصبح جهود العدالة الانتقالية معزولة، وأن تفقد الرواية المتصلة بها شرعيتها وتُفوّض، وأن تبطل إمكانية تحقيق التحول بفضلها. ولا يمكن تحقيق أهداف العدالة الانتقالية سوى من خلال تعزيز الإجماع حول أهدافها الأوسع: بناء الأمة، والتسامح وعدم تكرار الإساءة.

التخلي عن روايات الماضي

نشأ مفهوم العدالة الانتقالية في أمريكا اللاتينية في بداية الثمانينات وبداية التسعينات، ولا سيما في الأرجنتين، وشيلي والسلفادور. ومن حيث المقارنة، تميّزت تلك الفترة بواقعية سياسية كبيرة. ولم يسع الأطراف الرئيسيون إلى التقليل من أهمية المعضلات القانونية، والأخلاقية والعملية المتوطنة في العمليات الانتقالية أو إلى تجاهلها، إنما أقرّوا بها كظروف لانطلاق أي مرحلة جيدة. كذلك، انطبعت التجارب الأولى بمثلٍ عليا وطموحات. واعتُبر أن سياسات العدالة الانتقالية تتمتع بإمكانية تحوّلية قادرة على صياغة الرواية العامة لثقافة سياسية جديدة ولذاكرة جماعية يمكن أن تحلّ محلّ الروايات المبنية على نزع الصفة الإنسانية والإقصاء.

فشعار "أبدأ بعد اليوم" الذي استُخدم بعد المحرقة وتبناه لاحقاً كلّ من البرازيل والأرجنتين؛ وخطاب مارتن لوثر كينغ "يرادوني حلم"؛ ورسالتا مانديلا "يبدو الأمر مستحيلاً إلى حين يتحقق" و"لنكن أمة قوس قزح": كلّها توطّر هذه الروايات الجديدة، وتتحدّى المجتمع لتخيّل مجموعة من القيم تختلف عن القيم التي سمحت بارتكاب مذبحه اليهود الكبرى، و"الحروب القذرة" في أمريكا اللاتينية، وقمع الأفريقيين الأمريكيين والفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وإذا تعاظمت العدالة الانتقالية عن هذه الغايات والروايات الأسمى - واستمرّت في الشرعية القضائية والسياسية التي تميّز الحقبة الحالية - لا يمكنها إحداث أي تحوّل. إنما ستبقى غارقة في النقاشات العملية إنما التكنوقراطية بشأن معايير

المحاكمة الجنائية، وممارسات توثيق لجان تقصي الحقائق، وتعريفات التعويضات الجماعية وما إليه. وبالتالي، سيكون تأثيرها قانونياً فحسب عوضاً عن أن يكون اجتماعياً وسياسياً أيضاً.

إنما لكي تترك العدالة الانتقالية تأثيراً أكبر، من الضروري أن يتحقق أمران: أولاً، ينبغي أن تفهم المحكمة، أو لجنة تقصي الحقيقة، أو وحدة التعويضات أو هيئة التحقيق ما لها من مكانة وأهمية في العملية الاجتماعية والسياسية الأوسع نطاقاً التي تتعلق بنزع صفة الشرعية عن السياسة التمييزية، وتوضيح الحقائق التاريخية والكشف عن الإخفاقات الاجتماعية والمؤسسية العميقة. ثانياً، يجب أن تنخرط الهيئة المعنية بالعدالة الاجتماعية في عملية بناء رواية بديلة وشاملة تحل محل الرواية التي تمّ تبنيها والتي تنتج العنف، سيما أنه لا يمكن التغلب على الآراء المترسخة لدى العدو سوى إذا توفّر بديل مغرٍ للهوية والرواية القديمتين.

لذا، ينبغي النظر في دور الاتصالات لتحفيز المفعول التحوّلي للعدالة الانتقالية في هذا السياق تحديداً. ففي جنوب أفريقيا، وهو المثل الأشهر، اعتبرت لجنة الحقيقة والمصالحة أن عملها جزء من العملية الاجتماعية الأوسع نطاقاً. وقد ضخّمت الهيئات المنضوية تحت لوائها - حيث شملت مجموعات الضحايا، والمجتمع المدني، والسياسيين الداعمين لها، ووسائل الإعلام، والنقابات، والأوساط الأكاديمية، والفنانين والشخصيات الدينية، مضمون الإجراءات والرسائل المتمخضة عنها. وبذلك، تملّكت اللجنة هذه العملية والرواية الجديدة الناشئة، مع كل ما يشوبها من نواقص.

إنما كما يجري مناقشته بمزيد من التفاصيل أدناه، وحتى حين يكون السياق المحلي أكثر استقطاباً أو سلبية، كما هي الحال في يوغوسلافيا السابقة، لا يمكن أن تتغاضى العدالة الانتقالية عن الاضطلاع بالمهمة الصعبة التي تقضي بتغيير الرواية. وإن تغاضت عنها، فسوف يقتصر مفعول المؤسسات المعنية بها على الأطراف التي تدلي بشهاداتها أو تشارك فيها مباشرة؛ وتتلاشى الإرادة السياسية في إنجاح السياسات الانتقالية وتحقيق الأثر المستهدف منها أصلاً؛ ويكون إرث المؤسسات قصير الأجل في ظل هجمة السياسة الرجعية والتحريف. وفلسفة "عملنا خير دليل"، التي سادت العديد من محاكم جرائم الحرب، ولجان تقصي الحقيقة، وهيئات التحقيق وبرامج توفير الجبر، لا يمكنها أن تشكل نقطة بداية لعدالة انتقالية هدفها التغيير. بالفعل، إذا كانت ظروف انطلاق هذه العملية سيئة، يصبح العمل أكثر صعوبة إنما لا تحول دون قيام استراتيجيات قادرة على تغيير الرواية الوطنية.

وهم تثبيت الوجود بعيداً عن الرواية

في عام 1996، كانت البوسنة والهرسك تنفض عنها غبار حرب وحشية بين الأشقاء استُخدم فيها الإفناء والإبادة الجماعية سعياً لتحقيق أهداف سياسية. وفيما كان الناس يكافحون للتأقلم مع آثار الفظائع واستعادة معنى حياتهم، شغلت مسألة الرواية المساحة كلّها. فقد كانت مجموعة من الروايات النازعة لصفة الإنسانية أرسّت الأسس لفظائع لم تشهدّها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وفتّش كل من سلوبودان ميلوزفتش وفرانجو تودمان بكل براعة في التاريخ لاستخراج أساطير تحكي عن المعاناة والمجد في الصراع ضد الغازين العثمانيين بهدف استبدال أسطورة "الأخوة والوحدة" التي قامت عليها يوغوسلافيا في حقبة تيتو. وفيما إنطلق راتكو ملاديتش في إفناء 8.000 رجل وفتى بوسني في سربرينيتشا، وصف ذلك بأنه فعل ثأر لما فعله الأتراك بالصربيين منذ أكثر من 400 سنة خلت.

وحين انتهت الحرب أخيراً، كان من البديهي أن البوسنيين بحاجة إلى رواية جديدة قد تحدّد السياق الذي يبحثون فيه عن الحقيقة والعدالة. إنما المجتمع الدولي هو الذي حدد معظم خياراتهم في نهاية المطاف. وفي عام 1993، في حين كانت الحرب ما زالت مستعرة ولم تكن قد ارتكبت أسوأ الجرائم بعد، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سربرينيتشا، أنشئت المحكمة الدولية الأولى لجرائم الحرب منذ نورمبورغ وطوكيو "لوضع حدّ للانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وسوق مرتكبي هذه الجرائم أمام العدالة والمساهمة في ترميم السلام والحفاظ عليه." شكّل ذلك تطوراً بالغ الأهمية على الصعيد الدولي، إنما حمل معنى هائلاً أيضاً لأهل البوسنة والهرسك. بالفعل، أكثر ما أراه مئات الآلاف من الضحايا أو احتاجوا إل سماعه كان أن أحداً، أي أحد، سوف يحقق العدالة.

فوجود هذه المحكمة، والرسائل التي تنبثق منها ومن حولها، وضعت الملاحقة القضائية ومعاقبة مرتكبي الجرائم في قلب مهمة البوسنة ما بعد النزاع. أصبحت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة حينها، جزءاً لا يتجزأ من اتفاق دايتون للسلام الذي وضع حدّاً للحرب عام 1995، وتصرفت كآلية الرئيسية للتعامل مع تركة الجرائم الجسيمة التي ارتكبت باسم أحلام العظمة العرقية. وطيلة سنوات، طمست المحكمة، كما كان يسميها الجميع في يوغوسلافيا السابقة، أي مفهوم للمبادرات البديلة والنابعة من المجتمع المحلي للوصول إلى الحقيقة أو العدالة.

ولكن عدداً كبيراً من الجهات السياسية الفاعلة في يوغوسلافيا، وبخاصة الزعماء الصربيين والكرواتيين، رفضوا مهمة المحكمة. فقد افنقر تأطيرها للعدالة كأساس للمصالحة إلى الترسّخ الأصلي لمشروع سياسي نابع من المجتمع المحلي؛ وعضواً عن ذلك، استمرت الروايات التي كانت سائدة في زمن الحرب إلى تحديد العلاقات السياسية وتلك القائمة بين المجموعات الإثنية.

وأدى ذلك إلى تنافر إدراكي داخل المجتمع: ففي حين أنجزت المحكمة مهمتها بجمع الأدلة على الجرائم وملاحقة المرتكبين، الوقائع المثبتة بشكل موضوعي في المحاكم كان لها تأثير ضعيف على نظرة المجموعات الإثنية إلى الماضي القريب.

ويُعزى هذا الأمر إلى سببين. أولاً، أبقى اتفاق دايتون زعماء الحرب في مواقع قوة، من دون أن يقيم أي آليات مقابلة أو طموحات لنزع صفة الشرعية عن المشاريع السياسية التي أنتجت فظائع جماعية. وبالتالي، لم تتوفر أي رؤية مشتركة لمستقبل البلاد. بل على العكس، بحث معظم القادة السياسيين من المجموعات الثلاثة المسيطرة - البوسنيين، والصربيين والكرواتيين، عن سبل لتحقيق مآرب الحرب عبر وسائل سياسية.

بالفعل، تبنت مجموعة عادية من البوسنيين الرواية الإدماجية إلى حد بعيد، وهي المجموعة التي تكبّدت النسبة الأكبر من الضحايا. واحتضنوا المحكمة كوسيلة لنزع صفة الشرعية عن مشاريع الصربيين والكرواتيين المضادة للإدماجية، لأن الحقيقة التي انبثقت عن المحاكم بيّنت كيف لجأوا إلى الجرائم المنهجية لتحقيق أهدافهم السياسية والاقتصادية. فُولدت عندها الكلمة السحرية، التي تبناها معظم الزعماء السياسيين البوسنيين، بأن عدالة لاهاي سوف تساعد في تصحيح الوضع الراهن الطائفي الذي نشأ نتيجة الحرب واتفاق دايتون. وفي الوقت ذاته، أصبح من السهل بالنسبة إلى السياسيين الصربيين والكرواتيين ربط المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة بالاستراتيجية السياسية البوسنية والادّعاء - على نحو مقنع ومثابر مع ناخبهم - أنها منحازة ضدهم.

ويكمن السبب الثاني للفشل في تحقيق تحوّل ذو معني في القاعة الرئيسية للمحكمة، أي غرف القضاة. ورغم أن محكمة من هذا النوع لا تتمتع عادةً بولاية تتعدى التحقيق والملاحقة، تبنت قيادة المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة بكل بشكل عام الولاية التحولية التي أسندها إليها مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وراحت تردّد باستمرار رسالتها بتحقيق العدالة للضحايا، ووضع حدّ للإفلات من العقاب والمساهمة في المصالحة. إنما لم تُعدّ نفسها يوماً لتجاوز العمل القضائي البحث، وللسهر على أن تصبح الرواية المنبثقة من قاعات المحاكم قاعدةً للنقاش العام المنظم في البوسنة وفي المنطقة حول كيفية ضمان ألا تُشرّع على الإطلاق عملية استخدام الفظائع كأداة سياسية. وفشلت قيادة المحكمة، إلى حين فات الأوان، في بذل الجهود في تعبئة فئة واسعة من الناخبين في البلدان التي كانت تشكل يوغوسلافيا السابقة، بحيث تكون قادرة على بناء رواية تأسيسية جديدة ترفض بحزم أساطير الحرب، وتعزز الإقرار بمعاناة الضحايا ورفض الدعاية اللإنسانية التي سمحت بارتكاب الفظائع والتي استمرت في تبريرها وتطبيعها بعد الحرب.

وتجلى التناقض بين وعود المحكمة وأفعالها على أفضل وجه من خلال ردة فعل القضاة حيال الرئيس الثاني للمحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، غابريال كيرك ماكدونالد، التي أصرت على إقامة مكتب اتصال بهدف إطلاع المجتمعات المحلية على الروايات التي كانت تُحكى في قاعات المحاكم. ووصف معظم زملائها هذا الاقتراح بأنه ردة فعل "عاطفية" حيال مواصلة الصربيين نفي الجرائم الموثقة. ورغم أن اقتراح كيرك ماكدونالد هو الذي غلب في نهاية المطاف وأفضى عام 1999 إلى إقامة مكتب اتصال مكلف التواصل بلغات المنطقة، تحقق ذلك بعد مرور ست سنوات على عمل المحكمة، ولم يكن جزءاً من ميزانيتها العادية أو محوراً رئيسياً في استراتيجيتها. وبعد مرور عقدٍ من الزمن، بعد أن أنجزت جميع التحقيقات وبدأت المؤسسة التركيز على إرثها، ظهر ما يشبه المشاركة الملائمة من جانب قيادة المحكمة في التواصل المحلي وبناء مجموعة من المستفيدين على الصعيد الإقليمي لتغيير الروايات الخاطئة بشأن فظائع الماضي.

إنما كانت النخب السياسية في البلقان، ووسائل الإعلام والزعماء الدينيون ونظم التعليم الخاضعة لسيطرتهم قد رسّخت عندها الروايات عن المحكمة، وإرثها ومعظم الجرائم التي تمّ التحقيق فيها. وكانت تلك الروايات نسخاً طبق الأصل عن أساطير الحرب التي غلب عليها الطابع اللإنساني للأعداء، وتمجيد مجرمي الحرب وتقديس شعورهم الوهمي بأنهم ضحايا. ونادراً ما كانت الوقائع المثبتة في المحاكم مقبولةً في الخطاب العام الصربي والكرواتي، ولم تتوفر أي هيئة أخرى للعدالة الانتقالية قادرة على التعويض عن الفرصة الضائعة.

وما زاد الأمر عبثيةً هو أن المحكمة لم تغير أبداً رسالتها، خصوصاً إزاء الضحايا والجمهور في المنطقة. و عوضاً عن إدارة التوقعات أو القيام بجهود متعمدة لتحديد السياق السياسي والإعلامي الأوسع نطاقاً الذي يجري فيه تقييم سمعتها ونتائجها، استمرت المحكمة لسنوات طوال تدعي علناً، بما في ذلك في تقاريرها المقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، أن عملها سوف يحقق العدالة للضحايا، ويضع حدّاً للحصانة، ويساهم في المصالحة ويوفّر حتى سجلاً تاريخياً بحيث يصبح التحريف مستحيلاً. وأطلقت رسالة أكثر صدقاً في السنوات الأخيرة من عمرها فقط؛ إنما لم يكن كثيرون عندها مهتمين بالإصغاء إليها، سيما أن تلك الفترة تميزت بفضائح داخلية وبصدور أحكام عديدة تناقضت مع اجتهادها السابق. فبدأ التشكيك عندها بشرعية المحكمة، حتى في صفوف مناصريها في المجتمع المدني ومجموعات الضحايا.

بالفعل، التناقض واضح. أنجزت المحكمة ولايتها القانونية: فقد أجرت التحقيقات اللازمة ولاحقت بعض أسوأ المجرمين، بما في ذلك القادة السياسيين والعسكريين ورؤساء الدول؛ وأثبتت بما لا يقبل الشك كمّاً كبيراً من الوقائع بشأن العديد من الجرائم الدولية؛ وجمعت قدراً هائلاً وقيماً جداً من الأدلة الداعمة لتلك الوقائع. إنما فشلت في تحقيق القدرة على التغيير التي لطالما عملت على

تسويقها مع أهل يوغوسلافيا السابقة والمشرفين عليها في الأمم المتحدة. كذلك، لم توفر المحكمة حساً بالعدالة بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من الضحايا؛ ولم تضع حداً لثقافة الحصانة؛ ولم تكبح مدّ التحريف؛ ولم تتجح في المساهمة في المصالحة. وبالتالي، تقلص إرث المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، فلم تكتسي أي أهمية سوى بالنسبة إلى الذين تجري ملاحقتهم، وبعض الضحايا الذين أدلوا بشهاداتهم وقلة من المحامين والأكاديميين الدوليين.

لكن هذا لا يعني على الإطلاق أن المهمة كانت سهلة التنفيذ. فمقتضيات الأصول الإجرائية الواجبة التي كان يتعين على المحكمة الامتثال لها؛ واللامبالاة التي أظهرها العديد من السادة السياسيين في المحكمة؛ والدعاية الأثمة في المنطقة: هذه وعوامل أخرى حدت من القدرة على تغيير الرواية. إنما أخفق تماماً قادة المحكمة في الاقتناع بأنه لكي تتمكن المحكمة من تأدية مهمتها المعلنة- والتي تمّ التعبير عنها بمصطلحات سامية في الصفحة الأولى من كل تقرير قُدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة- وجب وضع استراتيجية ذات أولوية عالية تتمحور حول (1) التصدي مباشرةً للإنكار والتحريف اللذين يروج لهما الإعلام باعتبارهما من بين التهديدات الرئيسية لتأثير المحكمة، و(2) الموظفين من ذوي الخبرة المخصصين لدعم وتعبئة جمهور واسع يتعدى نطاق مجموعة صغيرة من المؤيدين المتشددين في المجتمع المدني، يمكنهم التمييز بين الأساطير والوقائع والمساعدة في الارتقاء بتحول ثقافي وسردي حيال الاعتراف "بالآخر". وعضواً عن ذلك، اعتبر القضاة أن هذه الأفكار لا تدرج ضمن ولاية المحكمة. فسرعان ما أصبح سوء التفاهم هذا والاعتذارات التي نتجت عنه، بمثابة القاعدة في العديد من آليات المحاسبة الدولية الأخرى في فترة ما بعد النزاعات.

بناء دوائر المناصرة باعتبارها وثيقة تأمين

يجب أن يعمل قادة أجهزة العدالة الانتقالية وفق ما هو متاح لديهم وليس وفق ما يريدونه. وقد عملت المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة في ظروف حيث لم تتوفر أي رواية سياسية موحدة توطّر الأسباب التي تحتم وجود عملية تحاسب على إساءات الماضي وما يرافقها من أساطير لإنسانية. لذا، وجب عليهم الانخراط على نحو استباقي في عملية لبناء هذه الرواية.

لكن ما الذي يحصل حين توجد مثل هذه الرواية الموحدة في بداية عملية العدالة الانتقالية، في حين أن الإرادة السياسية والاهتمام العام اللذين يكونان ضعيفين أصلاً، يتلاشيان في منتصف الطريق؟ الإجابة مشابهة: يتعين على قادة المحكمة، ولجنة تقصي الحقائق، ووكالة توفير التعويضات أو هيئة التحقيق تفسير ولايتهم بشكل واسع بحيث تصبح المشاركة العامة، والعلاقات مع الإعلام وعملية بناء دوائر المناصرة عناصر محورية في مهمتهم، وملاكهم الوظيفي وميزانيتهم.

كذلك، ينبغي أن يركّزوا جهودهم على الجهات التي يمكنها الاضطلاع بدور كبير في تحويل القيم الاجتماعية ورسم ملامح رواية جديدة، بما في ذلك مجموعات الضحايا ولكن أيضاً، الصحافيين، والمتقنين، والشباب، والقادة الدينيين، والفنّانين وغيرهم.

وبالنسبة إلى الأعضاء في لجنة الإصلاح الدستوري، هكذا نهج تشاركي وموجّه إلى الحوار غني عن البيان. غير أن ردة الفعل المشتركة لأجهزة العدالة الانتقالية التي تجد نفسها تعمل في ظروف سياسية غير متوقعة تقضي بالاعتقاد بأن اللامبالاة بعملهم أو الاعتراض عليه عصيّ عن الحلّ، أو أنه يُعزى إلى عدم توفر المعلومات. وغالباً ما يقولون "لو توقّرت للجُمهور معلومات أفضل بشأن العمل الجبار الذي نقوم به، ولو تمكن الناس من الاطلاع عليه بأنفسهم، لكانوا احتضنوا مهمتنا وأيدوها". هذا كلام لا معنى له. فالمشكلة لا تتعلق أبداً بغياب التوعية أو المعلومات الفنية، إنما بغياب التوافق أو الفهم العام لضرورة وجود مثل هذه العملية أساساً: وهذا تحدّي يتعين على المؤسسات المعنية بالعدالة الانتقالية أن تقبله وتتمكّله.

وتشكل سري لانكا مثلاً توضيحياً، وإن كان غير تقليدي. ففي عام 2015، وصلت الحكومة الائتلافية بقيادة الرئيس Maithripala Sirisena (تحالف حرية الشعب الموحد) ورئيس الوزراء Ranil Wickremesinghe (الحزب الوطني المتحد) إلى الحكم بعد إقصاء Mahinda Rajapaksa، وهو قومي سنهالي كان لحكومته الفضل في هزم تمرد حركة تحرير نمر التاميل الذي دام 30 عاماً. وانطبتت المرحلة الأخيرة من الحرب عام 2009 بأعمال قتل وإخفاء قسري واسعة النطاق للمدنيين والمقاتلين من التاميل. وفي خلال السنوات الستة التالية، واجهت الحكومة ادّعاءات بالتعذيب والإخفاء بحق معارضين سياسيين وصحافيين من التاميل والسنهاليين.

وتحقّق النصر في انتخابات 2015 عقب حركة شعبية وحّدت خصوماً سياسيين سابقين، ومجموعات من المجتمع المدني، وناشطين وتقدميين من مختلف المشارب في دعوة إلى حكم جيد، والإصلاح الدستوري، ووضع حدّ للفساد والمصالحة الوطنية. وانعكست هذه الرواية بشكل واضح في الوثيقة الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء عن رؤية 2025: "تلاقى الناس في الشمال، والجنوب، والغرب والوسط [في 2015] من أجل التصويت على تغيير في الثقافة السياسية في سري لانكا ضد سياسة الانقسام الإثني والديني والتطرف على الجوانب كافة؛ وضد الإفلات من العقاب؛ ومن أجل حكم القانون والحوكمة الجيدة؛ ومن أجل المصالحة والسلام المستدام؛ والعدالة؛ ووصون وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع والطابع التعددي لمجتمعنا؛ ومن أجل نمو وتنمية شاملين وعادلين في البلاد".ⁱⁱⁱ

وشاركت حكومة سري لانكا الجديدة في رعاية قرار أصدره مجلس الأمن في الأمم المتحدة وضع قائمة طويلة بخطط العدالة الانتقالية. وشملت الالتزامات إقامة جهاز لكشف مصير المفقودين،

ومكتب لتوفير التعويضات، ولجنة لتقصي الحقائق وآلية محاسبة لملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية. وشكّلت الحكومة بعدها فريق عمل للتشاور الوطني بقيادة شخصيات بارزة من المجتمع المدني، بهدف جمع آراء الضحايا بشأن الأولويات والنتائج المتوخاة من الآليات الموعودة للعدالة الانتقالية. كذلك، شكّلت عملية المشاورات، وبصورة غير مباشرة، وسيلةً ساعدت في حشد الجمهور بالاستناد إلى هذه الوعود.

إنما حين وصلت التوصيات الشاملة التي وضعها فريق العمل إلى مكتب الحكومة، لم تُستقبل بحفاوة بسبب التوصية بإقامة محكمة هجينة لجرائم الحرب، من بين أمورٍ أخرى. وكان السبب واضحاً: فالرئيس السابق Rajapaksa، الذي بات اليوم في المعارضة، كان يحسن التواصل بشكل أفضل وكان يستخدم هذه القضية لمعاينة الحكومة في محكمة الرأي العام. وكان أعلن أنه لا يجب محاكمة أبطال الحرب، وأنه من شأن الشعب السريلانكي، وليست الأمم المتحدة، أن يتصدى لقضايا الماضي.

كذلك، لم تكن الحكومة قادرة أو مستعدة للإجابة برواية مقنعة تشرح فيها لماذا وكيف تشكل العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحاكمات، جزءاً لا يتجزأ من الاتجاه الجديد الواسع الذي تتطلبه البلاد. وفي وجه قدرات الاتصال الأكثر فعالية التي تتمتع بها المعارضة، ازدادت خيبة ائتلاف المجتمع المدني الذي شكّل نواة من الأشخاص الذي أجروا العملية التشاورية. وحينها، خسرت تلك العملية جمهورها الأول.

وقام بعض المشاركين في الحكومة ممن كانوا ما زالوا ملتزمين بالعدالة الانتقالية بتحديد الاتصالات كإحدى المشاكل. لذا، سعت مؤسسة متخصصة معنية بالتنسيق بين الآليات المستقبلية للعدالة الانتقالية إلى زيادة قدراتها لوضع استراتيجية اتصالات تشرح وتعزز ولايات المؤسسات المرتقبة للعدالة الانتقالية. وبموازاة ذلك، كانت أجهزة أخرى تُصدر رسائل تكميلية حول المصالحة، بما في ذلك مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة، بقيادة الرئيس السابق. بيد أن كل تلك الجهود ذهبت سدى من دون تملك سياسي واضح لها أو تعبئة جمهور قوي خارج الحكومة، وبخاصة في وجه الرواية التحريضية التي تنتشرها المعارضة في وسائل الإعلام العادية ووسائل التواصل الاجتماعي. ولا يمكن لأي تدريب للصحافيين، وللمعارض التذكارية ولحلقات دراسية للطلاب أن تتغلب بمفردها على ترسيخ رواية تعارض العدالة الانتقالية في صفوف أغلبية السكان السنهاليين.

إنما لم يكن الأسوأ قد وقع بعد. بالفعل، مباشرة قبل وخلال الأزمة الدستورية في تشرين الأول/أكتوبر 2018، بدأ الرئيس Sirisena يتبنّى في خطابه هجوم المعارضة على عملية العدالة الانتقالية، عوضاً عن رفضه له. وبالتالي، أصبح التشجيع على العدالة الانتقالية يتيماً على الصعيد السياسي. كما أن المعلومات الفنية والمبادرات المستهدفة في مجال المصالحة التي قدّمتها جهات

من قبيل أمانة تنسيق آليات المصالحة ومكتب الوحدة الوطنية والمصالحة تركت أثراً لا يُذكر في حين أن المناصرين الأوائل للعملية والذين اجتمعوا حول فريق العمل المعني بالمشاركة بقوا على الهامش. ورغم ظهور بعض الأصوات الفردية الجهورية، غابت الحركة الشعبية التي من شأنها أن تخفف الآثار الناجمة عن تلاشي الإرادة السياسية. فأعمال العنف الطائفي عام 2018 والهجمات الإرهابية التي قتل خلالها إرهابيون ينتمون إلى الدولة الإسلامية أكثر من 200 شخص في نيسان/أبريل عام 2019 أقصت فكرة العدالة الانتقالية. ورغم وجود مكتب للمفقودين ومكتب لتوفير التعويضات، تحوّل التركيز إلى الاستعداد لتحقيق العدالة الانتقالية في المستقبل بعد إعادة بناء قاعدة شعبية واسعة ورواية مناسبة للإثبات بأن العدالة الانتقالية هي في مصلحة جميع السريلاكيين.

وأما قصة العدالة الانتقالية في تونس فتشارك مع سري لانكا أوجه شبه عديدة. بالفعل، مباشرة في أعقاب "ثورة الياسمين" التي أطاحت بزيد العابدين بن علي وحكمه الاستبدادي عام 2011، ظهرت العدالة الانتقالية من بين الأولويات مما أدى إلى إطلاق مشاركة وطنية عام 2012، تلاها اعتماد قانون شامل للعدالة الانتقالية عام 2013. وتشكلت بموجب هذا القانون لجنة الحقيقة والكرامة للتحقيق، من بين أمور أخرى، في الإساءات والفساد في حقبة الحكم الاستبدادي، وتوثيقها. ومُنحت هذه اللجنة صلاحيات واسعة، بما في ذلك إحالة القضايا إلى الملاحقة القضائية والتوصية بالتعويضات. وبعد إجراء عملية تعيينات شفافة إلى حدّ ما، تم تعيين أعضاء اللجنة؛ وتولّت سهام بن سدرين، وهي صحافية سابقة وناشطة حقوقية قوية رئاسة اللجنة.

إنما وللأسف، كانت انطلاقة لجنة الحقيقة والكرامة بطيئة فتلاشت حماسة جمهورها الرئيسي - أي الضحايا ومناصري الثورة. كما بدأت المشاكل الداخلية تظهر وبلغت ذروتها في نزاع علني مع رئيسة اللجنة التي أقالت نائبها فيما قدّم ثلاثة أعضاء آخرين استقالاتهم. وتركزت معظم جهود الاتصال التي قامت بها اللجنة على محاولات الحدّ من الضرر الذي طال سمعتها، والذي تفاقم بفعل التغطية الإعلامية المعادية لها. وبدأت الرواية الأساسية التي تربط اللجنة بالدوافع الرئيسية للثورة - المكافحة من أجل كرامة جميع التونسيين وتفكيك الحكم الفاسد - تضحّل وسط الضجة الإعلامية.

وما زاد الوضع سوءاً هو أنه في عام 2014، وصل نداء تونس، وهو حزب جديد شكّله كبار المسؤولين في عهد بن علي، إلى السلطة. فتكثّفت الهجمات على لجنة الحقيقة والكرامة وباتت سمةً منتظمة في الإعلام المملوك من مصالح مقرّبة من أوساط بن علي. وفي نهاية المطاف، تمكّن الرئيس الجديد، الباجي قائد السبسي وحزبه من الحدّ من صلاحيات اللجنة. والأهم أنهم حوّلوا جزءاً كبيراً من الرأي العام ضدّها، وهي مهمة سهّلتها الإجابات الصدامية الصادرة عن بن

سدرين التي أبعدت اللجنة عن جمهورها الأساسي من الشباب الثوريين، والضحايا والمجموعات الحقوقية.

ووحدها المحاكمات العلنية التي نظمتها اللجنة ساعدت في التخفيف من آثار هذه الفوضى بعض الشيء. بالفعل، بفضل فريق قوي من الأخصائيين في الاتصالات لتقديم المشورة، وبعد استنباط الدروس من لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، أقرت بن سدرين وأقرّ الأعضاء الآخرون بقيمة شهادات الضحايا الأحياء في نقل جوهر معاناة الجسد الدفينة إلى الجمهور الواسع. لذا، وضعت خطة اتصالات شاملة نظرت في أدقّ التفاصيل - بدءاً من اختيار المكان (منتجع كانت تمضي فيه زوجة بن علي عطلاتها)، مروراً بإجراءات متمحورة حول الضحايا (بما في ذلك ترتيبات خاصة بالجلوس) ووصولاً إلى استراتيجية إلكترونية وإعلامية متطورة شملت جميع التونسيين والإعلام الإقليمي. كما أن التغطية الشاملة للسجناء السياسيين الذين رويوا ما تعرضوا له من تعذيب في سجون بن علي ومن قصص مؤثرة عن الحب والخسارة أثارت الضغائن في البلاد، وشعر بها في الوقت الحقيقي مئات الآلاف ممن كانوا يتابعون التغطية التلفزيونية المباشرة على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

ورغم أن هذه المحاكمات نُظمت قرابة انتهاء ولاية اللجنة وحصلت في العاصمة تونس فقط، غير أنها سمحت بإعادة تحفيز مجموعات الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان، وزوّدت لجنة الحقيقة والكرامة بدعم شعبي أوسع نطاقاً للصدور في وجه الهجومات السياسية خلال المحاكمات. فحركات الشباب التي حُشدت للاعتراض على مشروع قانون حكومي يمنح العفو عن التجاوزات وحالات الفساد التي كانت اللجنة قد وثقتها هي مثل على ذلك. إنما فور انتهاء المحاكمات، عادت الأمور إلى ما كانت عليه من هجوم ودفاع حيث برزت بن سدرين في عين العاصفة. وفي عام 2018، اضطرت على مغادرة البرلمان بعد تعالي الأصوات ضدها حين أرادت تقديم تقرير عن مراحل العمل الأخيرة للجنة.

وفي آذار/مارس 2019، صدر التقرير النهائي للجنة الواقع في 2000 صفحة والذي فصلّ التجاوزات بين عامي 1955 و2013. قبله رئيس الوزراء إنما نعت عمل اللجنة بأنه "فاشل" ولم يروج يوماً له بشكل ناشط. وأما بن سدرين فقد قامت في مؤتمرها الصحفي الأخير الذي قدّمت التقرير خلاله، بدعوة المجتمع المدني، ومجموعات الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان إلى "استلام المهام من لجنة الحقيقة والكرامة ومواصلة العمل" لتنفيذ توصياتها. كانت تلك الرسالة الصحيحة، إنما لكانت تركت وقعاً أكبر بكثير لو وجهت استراتيجية الاتصالات والمشاركة العامة للجنة منذ البداية.

التأثير المحوري إنما المهمل للإعلام

إذا كان التبدّل الشامل في الرواية العامة يمثل الهدف الضروري لأي مشروع للعدالة الانتقالية يرمي إلى أن يكون تحوّلياً، فمن البديهي أنه من الحيوي التعامل مع الإعلام. ففي يوغوسلافيا السابقة، وسري لانكا وتونس وفي كل مكان، يحدد الصحفيون ملامح النقاش والرأي مثل عدد قليل من الآخرين. وفي أفضل الأحوال، يمكنهم أن يتقصوا عن الحقائق بشكل محايد ويبرزوا حق الشعب في المعرفة، وأن ينقلوا روايات تسمح بفهم القضايا المعقدة والمثيرة للجدل؛ وفي أسوأ الأحوال، يمكنهم أن يشكّلوا قوى حقد وفوضى، تروّج للأكاذيب المتعمّدة التي تؤدي إلى أعمال العنف الجماعي أو تؤمن الضمانة للقمع.

بالفعل، إن الإعلام الذي يصطف مع القوى السياسية المستعدة لاستخدام الصفات اللإنسانية والتحريض في تعاملها مع "الآخر" - كما كان معروفاً في ألمانيا النازية، ويوغوسلافيا السابقة ورواندا، وكذلك في سوريا، واليمن وفي عشرات النزاعات الأخرى - يمهد الطريق للقوى التي قد تلجأ إلى البراميل المتفجرة، والعصا الكهربائية، والقصف العشوائي، والتطهير العرقي والتعذيب المنهجي. فهذا الإعلام يطبّع السياسات والسلوكيات الإجرامية التي غالباً ما تزعم أنها بمثابة صراع ضد عدو قديم أو لا إنساني. وفي هذا السياق، يصوّر الإعلام المجموعة المستهدفة وكأنها طفيليات، ويحوّل أولئك المستعدين لارتكاب جرائم حرب ضد العزّل إلى أبطال وشهداء الوطن.

وبعد أن يكون هذا الإعلام قد تخلّى عمّا يسمّيه خبير الاتصالات كريستوفر بنيت "واجب المسؤولية الاجتماعية" المترسخ في الديمقراطية، لن يبدّل موقفه بشكل طبيعي لدى انتهاء النزاع أو الحكم الاستبدادي. وإذ غالباً ما يبقى هؤلاء الصحفيون مصطفين مع القوى السياسية المعترضة بشدة على المساءلة أو الإقرار بالأفعال والسياسات الإجرامية التي اذكتها، لا يمكن الاعتماد عليهم لمناصرة المحاسبة الصادقة على الوقائع والأسباب الكامنة وراء التجاوزات السابقة، أو أن يكونوا الصوت الإنساني والحضاري للأوساط العامة. وينبغي أن يخضعوا لإصلاح منظم أو أن يتم استدعاؤهم كصحافيين، إذا ما أراد مسار العدالة الانتقالية أن يتمكن من تحقيق بعضٍ من إمكاناته التحوّلية.

وتبيّن الأمثلة، من بيرو إلى كينيا، ونيبال وبولندا، كم يمكن للإعلام غير الخاضع للإصلاح أن يُضعف، ويؤخر وأخيراً يعرقل الجهود الآيلة إلى المحاسبة الفعلية عن إرثٍ من الفظائع الجماعية. فأصوات هؤلاء الإعلاميين الجامحة سوف تطغى على أصوات الصحافيين الآخرين، والمتقنين والفنانين القادرين - وحدهم، أو في الحالة المثالية بالتعاون مع المؤسسات المعنية بالعدالة

الانتقالية- على تحويل حرب تقسم الآراء حول روايات متطرفة عن الماضي إلى حوار بناء يؤدي إلى توفير إيضاحات تاريخية وأشكال معقولة من المحاسبة والتعويضات للضحايا.

وتشكل لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا مثلاً عمّا يمكن تحقيقه حين يُفهم دور العدالة الانتقالية وتأثير الإعلام، بشكله المعدّل وغير المعدّل، وحين يتم الإقرار بذلك. وما زالت هي لجنة الحقيقة الأشهر سمعةً، سيما أنها شكّلت جزءاً من الفسيفساء الكبيرة في المشروع الذي قاده نيلسون مانديلا لصياغة هوية جديدة لجنوب أفريقيا واستبدال الأساطير التأسيسية للفصل العنصري برواية شاملة تولى فيها الأهمية إلى المواطنة أكثر من إلى العرق. ورغم أنه ليس من السهل نسخ هذه الظروف السياسية، يمكن استمداد الدروس من طريقة إشراك لجنة الحقيقة والمصالحة مع الجمهور الواسع في حوار مؤلم إنما ديناميكي يكون الإعلام في قلب النهج الذي يعتمده.

وقد كتب أليكس بوراين، نائب الرئيس الراحل للجنة الحقيقة والمصالحة: "على عكس العديد من لجان الحقيقة الأخرى، احتلت هذه اللجنة موقع الصدارة، وسمحت التغطية الإعلامية، وبخاصة الإذاعية منها، للفقراء، والأميين، والأشخاص المقيمين في المناطق الريفية من المشاركة في عملها فكانت تجربة وطنية حقيقية ولم تقتصر على حفنة من الأعضاء المختارين".^{iv} وتمثل عامودها الفقري بموجز أسبوعي بعنوان "التقرير الخاص للجنة الحقيقة والمصالحة"، استمر بثّه طيلة عامين على القناة التلفزيونية الوطنية، التي شكّلت سابقاً ذراع حيوي لنظام الفصل العنصري. وقد لجأت إلى بعض أفضل الروائيين في الصحافة في جنوب أفريقيا لرواية "القصص خلف القصص" عن اللجنة، وكان يُبث في أوقات الذروة.

وفي تقريره الإعلامي عن عمل اللجنة، يقول جون ألان، الناطق الإعلامي باسم رئيسها، رئيس الأساقفة ديسموند توتو، أن التغطية الإعلامية المرئية والمسموعة للمحاكمات العلنية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان شكّلت تناقضاً واضحاً مع مدى فشل نشر معلومات مماثلة خلال الفصل العنصري. ففي الأوقات التي سبقت هذا الوبل من المعلومات الذي توجّهه وسائل التواصل الاجتماعي، سمح التلفزيون والإذاعة للسكان في جنوب أفريقيا الوصول إلى الأشخاص الذين أدلوا بشهاداتهم. وكما كتبت كاثرين كول "لقد اضفى الإعلام المرئي والمسموع طابعاً شخصياً وخصاً على القصص التي طرحتها اللجنة- القصص التي كانت في الإجمال تخدّر العقل من حيث جسامتها، وضخامتها ووحشيتها المطلقة. فالمحاكمات وبثها عبر الإعلام المرئي والمسموع وضع الأفراد في محور اتصالات اللجنة..."^v

وقد وصف أيضاً رئيس الأساقفة توتو الأثر التحوّلي للتغطية، حيث كتب في إحدى الصحف الصادرة في جنوب أفريقيا بعد مرور ثمانية أشهر من بدء المحاكمات العلنية:

كان أحد أهم إنجازاتنا... وضع الأحداث التي كانت المجموعات المتأثرة بها مباشرة فقط مطّعةً عليها- وأحياناً القليل من القراء في الصحف البديلة- في قلب حياة الوطن. فقد سمع ملايين السكان في جنوب أفريقيا الحقيقة عن سنوات الفصل العنصري للمرة الأولى، أحياناً من خلال الصحف اليومية إنما بشكل أكبر عبر التلفزيون وبخاصة الإذاعة...بالطبع، كان السود من سكان جنوب أفريقيا يعرفون ما الذي كان يحصل في مجتمعاتهم المحلية، إنما غالباً ما لم يكونوا مطّعين على تفاصيل ما كان يحصل لآخرين في البلاد. وأمّا البيض من الشعب، الذين أبتهم قناة التلفزيون الوطنية وبعض الصحافة المطبوعة في قيود الجهل، فلم يعد اليوم بإمكانهم الادّعاء أنهم لا يعرفون ما الذي حصل.^{vi}

فالاهتمام المستمر الذي تثيره لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا تدكّرنا كيف أن الإعلام العام والخاص في مسارات العدالة الاجتماعية هو من بين القضايا الأهم، إنما المهمة نسبياً. وهذا أمر مفاجئ لأن الوعد بالعدالة الانتقالية يكمن تحديداً في إمكانية أن يعيد جزء كبير من الشعب النظر في ماضيه ويعيد تصوّر مستقبله؛ وأن ينتقل من زمن كان خلاله العنف وإيذاء "الآخر" طبيعياً إلى زمن يعزز فيه التعاطف والوعي بالحقوق العلاقات بين المجتمعات المحلية وبين المواطنين والدولة. وليحصل ذلك، ما من بديل للدور المركزي الذي يؤديه الصحفيون من كافة الأنواع في نقل الوقائع ورواية القصص التي تجعل الأمة، للمرة الأولى أو للمرة المليون، تتحدّث عن نفسها بطرقٍ تفتح نقاشاً جدياً عوضاً عن إغلاقه.

والتناقض مع البوسنة والهرسك صارخٌ. فعلى الرغم من الأدلة الدامغة على الجرائم الجسيمة التي تم ارتكابها ضد غير الصربيين في جمهورية سربسكا (الكيان الذي يطغى عليه الصربيون في البوسنة والهرسك) والتي أثبتتها المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة والمحاكم المحلية، يستمر الإعلام باستهداف البوسنيين بحملات دعائية ضارية ناكراً عليهم فيها الجرائم التي تعرّضوا لها ومهلاً لأشهر مجرمي الحرب. وتدعم هذه التغطية بشكل أساسي الآراء السياسية للنخبة الحاكمة في جمهورية سربسكا وصربيا، والتي أعادت بالكامل العمل بسياسة رادوفان كارادزيتش، الصربي البوسني الذي قاد حملة إبادة منهجية ضد غير الصربيين على الأراضي البوسنية المرتقب إقامة دولة صربيا المستقبلية عليها.

وعلى الرغم من مثول كارادزيتش في النهاية أمام العدالة، يصف الحكم الصادر بحقه عن المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة على أفضل وجه ما تركه من إرث قائم على تعزيز الخوف والكراهية:

كان رادوفان كارادزيتش في طبيعة أولئك الذين أسسوا وعزّزوا عقيدة حزب SDS وسياساته، فأنشأ بنى حكومية، وعسكرية، وشرطية وسياسية موازية عمدت إلى بسط سلطتها على

الأراضي البوسنية التي كان يطالب بها الصربون والعمل على إزالة غير الصربيين عبر ارتكاب الجرائم بحقهم. واضطلع كارادزيتش بدور رئيسي في نشر الحملات الدعائية ضد البوسنيين المسلمين والكرواتيين الذين اعتُبروا الأعداء التاريخيين للصربيين، مشدداً على استحالة التعايش معهم. وقد لجأ إلى هذه الرواية التاريخية، واستخدم خطاباته لتوليد الخوف والكراهية ضد البوسنيين المسلمين والكرواتيين، مما فاقم الانقسامات والتوترات العرقية في البوسنة الهرسك.^{vii}

غير أن الروايات القبيحة التي نشرها كارادزيتش ما زالت تتغلغل في الخطاب السياسي والعام الذي يحدّد ملامحه بشكل قاطع الإعلام الصربي والتابع لجمهورية سربسكا. وعلى الرغم من المحاولات المتواضعة لإصلاح الإعلام، ظهر اليوم بعض وكلاء اللإنسانية المقنعين كصحافيين. فهم في خدمة أسياد مختلفين إنما في خدمة العقيدة ذاتها. ويتعرّض ضحايا أبشع الفظائع، بما في ذلك مذبحه سربزيتشا، ومذبحه سوق ماركالي [ومذبحه توزلة كبيجا](#) وغيرها من المذابح، لسخرية السياسيين الصربيين الذين تتردّد أصواتهم على شاشات التلفزيون الرسمي، والإذاعات ووسائل إعلام أخرى في جمهورية سربسكا وصربيا. ومن المتوقع أن تكون آثار المصالحة مخزّبة، وأن تدمر قدرة الضحايا على المسامحة.

لذا، وكما يمكن هذا النزاع الجامد من التحوّل إلى سلام مستقر ودائم، يجب الانتقال من النكران إلى الإقرار في الإعلام الصربي والإعلام التابع لجمهورية سربسكا. وينبغي إنتاج أخبار موضوعية وبرامج درامية لإضفاء صفة الإنسانية مجدداً على الضحايا من غير الصربيين والإثبات بأن التعاطف مع الآخر لا يشكل خيانة للهوية الصربية، كما تملية عقيدة كارادزيتش ولم تفلح الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة في التغلّب عليه.

كما أن التناقض بين حالتي جنوب أفريقيا والهرسك يبيّن بوضوح أن الإعلام قد يكون صديقاً للعدالة الانتقالية أو عدواً لها؛ وفي كلتي الحالتين، صوت الإعلام وتأثيره حاسم. لذا، من المحير أن نرى أنه في استراتيجيات الاتصال الخاصة بمعظم الهيئات المعنية بالعدالة الانتقالية، يُحرّر الإعلام من مسؤوليته، أكانت إيجابية أو سلبية، كمحفّز رئيسي للمعتقدات والسلوكيات الاجتماعية. ونادراً ما يُنظر إلى الدور المتعمد الذي يضطلع به الإعلام لجهة التحريض، ونزع الصفة الإنسانية وتطبيع القمع لتحقيق إصلاح مستدام. وحتى أن الصحافيين الذين يقعون ضحايا ولا يعززون العنف يلقون القليل من الاهتمام من جانب المحاكم ولجان الحقيقة، رغم أنهم يكونون قد كافحوا بكل جرأة لكشف الحقائق في جرائم سابقة، معرّضين حياتهم وسبل عيشهم إلى الخطر في هذا المسعى.

ورغم أن الهيئات المعنية بالعدالة الانتقالية ليست الطرف المسؤول أو المكان الملائم لإصلاح الإعلام، يمكنها ويتوجب عليها في بداية ولايتها أن تحفّز الخطاب الرسمي حيال أفعال الإعلام السابقة وإمكانياته واحتياجاته المستقبلية. وقد يساعد ذلك في توسيع المساحة التي تتيح ظهور صحافة حرة (فضلاً عن القوانين والإصلاحات التنظيمية التي قد تكون ضرورية)، وتقليص مساحة الحملات الدعائية. كذلك، قد يفضي هذا الأمر إلى إقامة حوار مباشر مع جمعيات صحافية ومجموعات إعلامية بشأن دورها في مسار العدالة الانتقالية، بما يساعدها في فهم أهمية مواجهة الماضي بالنسبة إلى الضحايا والمجتمع، وأن دورها الناشط يمكن أن يساعد في ضمان الكشف عن الحقائق المعقدة والمتنوعة المتصلة بالماضي بطريقة صادقة ومفيدة للجميع.

وبهدف تغيير أمور مترسخة مثل قيم أي مجتمع، أو ثقافته أو روايته، يجب أن تأخذ المؤسسات المعنية بالعدالة الاجتماعية الصحافة على محمل الجد، علماً أن الموقع الشبكي أو صفحة الفيسبوك الخاصة بمحكمة ما، أو بلجنة تقصي الحقائق أو وكالة توفير التعويضات، لن يولد أبداً بيئة تشجّع على التحول والتعايش السلمي؛ ولا حتى الشهادات الشجاعة التي يدلي بها الضحايا ومرتكبو الجرائم. وسوف يتمثل العنصر الحاسم في ما يعرضه الإعلام ويشجعنا على اعتقاده؛ وما يجبرنا على إعادة النظر فيه؛ وما يضعه على الأجندة الوطنية. وسوف تُعرف أصوات وقصص كل المتورّطين، ويتبنّاها عديدون وليس قلة قليلة من الناس، إنما فقط إذا شكّل الإعلام القلب الاستراتيجي للعدالة الانتقالية، باعتبارها موضوع اهتمام ومحاور رفيع الأهمية في الوقت ذاته. وينطبق هذا الأمر على المحاكم وعلى الأجهزة الأخرى المعنية بالعدالة الانتقالية، حتى وإن لم تكن الاعتبارات الاستراتيجية متشابهة.

المضي قدماً

تشير هذه المقالة إلى أن العدالة الانتقالية لا يمكنها أن تساهم في تغيير الرواية الغالبة في مجتمع منقسم وفهمه لذاته وسط العملية الانتقالية، ما لم يعتبر قادة المؤسسات في هذا المجتمع أنفسهم منخرطين في السياسة وجهات فاعلة في مجال الاتصالات وليس كتقنوقراطيين قانونيين يعملون خارج المجال السياسي أو يبقون فوقه. وكانت هذه النقطة بديهية للغاية منذ عشرين عاماً إلى درجة أنها لم تُذكر حتى؛ واليوم باتت تستوجب إعادة التأكيد عليها.

قد يعتبر البعض أن الصحافة السياسية أقل أهمية اليوم ممّا كانت عليه في الماضي، نظراً إلى إضعاف الإعلام التقليدي (الإذاعة، والتلفزيون والصحافة المطبوعة) وبروز الإعلام غير التقليدي الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي. وربما أيضاً بسبب التدوين التدريجي وتعميم المعايير، يعتبر البعض أن السنوات الخمسة عشرة الأخيرة من العدالة الانتقالية شكّلت تحسّناً نوعياً، أكثر منه

تراجعاً. إنما ينبغي إعادة البحث بعمق في هذين الرأين. وما زالت الحالات الأكثر ذكراً للعدالة الانتقالية هي تلك التي وقعت في السنوات العشرين الأولى (الأرجنتين، وشيلي، وجنوب أفريقيا، وسيراليون، إلخ.) وليس في السنوات الخمسة عشرة الأخيرة، ذلك - وليس بمقياس صغير - لأن المؤسسات المعنية بالعدالة الاجتماعية كوّنت فهماً أوسع نطاقاً بشأن أهمية الإعلام والاتصالات في معالجة الماضي والمساعدة في توليد بيئة مواتية للنقاش التشاركي وقيم أكثر شمولية للمستقبل.

وبهدف إعادة الأمور إلى مسارها، ينبغي النظر إلى الاتصالات باعتبارها موجودة في ولاية المحاكم الخاصة بجرائم الحرب، ولجان تقصي الحقائق وما شابهها، وليس كمنشآت ملحق "يدعم الولاية الرئيسية". ويجب أن يكون قادة هذه الأجهزة منسجمين مع الأهداف والاحتياجات الاجتماعية الأوسع نطاقاً، وأن يوظفوا ويعززوا فريقاً نافذاً من الأخصائيين لضمان أن تؤخذ الاتصالات وأولويات بناء الجهات المستهدفة في الاعتبار لدى تصميم وتنفيذ خطط العمل في كل مرحلة وكل مستوى من العملية. وهذا يشمل الكتاب والفنانين الذين يمكنهم استخدام المواد المنبثقة من التحقيقات، والعمل اليومي والأحداث العامة لوضع ونشر قصص تعبر عما لا يمكن أن تعبر عنه الإحصاءات، وتلتقي بشكل حدسي مع أي رواية أخرى قيد الإخراج.

وبناءً عليه، يجب أن تشمل النقاشات بشأن دور وتأثير الصحافة المكتوبة، والإذاعة، والتلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي في مرحلة تصميم مسار العدالة الانتقالية، مع مراعاة دورها الحاسم في تحديد الرأي العام. وبالتالي، فإن نماذج المشاركة التي تقتصر على جلسات توفير المعلومات والدورات التدريبية للإعلام في مجال العدالة الانتقالية غير ملائمة بكاملها. يجب أن تقوم عملية مستدامة وأساسية من المشاركة والمناقشة مع جمعيات من الصحفيين ومن خلالها (أو منصة مصممة خصيصاً) لاستطلاع قضايا الساعة على نحو منتظم. ويمكن أيضاً إطلاق مشاريع لتقديم تقارير خاصة من أجل تحسين نطاق التغطية وجودتها.

وقبل كل شيء، يجب أن تتخبط الأجهزة المعنية بالعدالة الانتقالية بشكل استباقي في مباراة توليد خطاب، عوضاً عن إدارة خطابات الآخرين أو الردّ عليها. وهذا يعني الاستفادة من قدرات مجموعة واسعة من صنّاع الرأي النافذين؛ ووضع ونشر قصص وسيناريوهات أصلية؛ وإطلاق نقاشات على الإنترنت ونقاشات عامة. فالظهور فقط لدى الردّ على هجمات المخربين والمعلومات المغلوطة يغذي حلقة المعلومات السلبية، وهو ما تسعى إليه هذه الجهات. بالفعل، من خلال مشاركة استباقية تستند إلى جمهور محدّد الهدف وواسع النطاق مهتم بالعدالة الانتقالية، لا يتوجب على المحاكم واللجان الردّ على الهجومات السياسية، إنما يمكنها الاعتماد على داعميها الخارجيين.

وهذا يعني ضرورة أن يفهم القادة في مجال العدالة الانتقالية "موقعهم" في العملية الرامية إلى السماح بتحوّل في الثقافة والرواية. هذا أمر يجب أن يوجّه استراتيجية الاتصالات، لجهة العمل مع جمهورهم الأول ودعم الشبكات، وتوليد ونشر المضمون ذات الصلة.

إضافةً إلى ذلك، فإن قدرة المؤسسات المعنية بالعدالة الانتقالية على تغيير الرواية في مجتمع منقسم تعتمد أيضاً على خياراتٍ وقيمٍ أكثر بساطةً. من أجل بناء ثقة الإعلام والحفاظ عليها مثلاً وحشد الجهات المستهدفة الرئيسية، يجب أن تتحدث المحاكم واللجان بشكل منفتح ومهني عن آثار الهجومات السياسية، والقيود المفروضة على الميزانية، والعرقلة أو أي آثار خارجية أخرى. كذلك، في مجال التدريب، يجب أن يكون التركيز فعلاً داخلياً وليس خارجياً: يجب أن يتعلم الموظفون كيف يتعاملون مع الإعلام، أكثر منه العكس. وأمّا بالنسبة إلى إدارة توقعات الضحايا والمجتمع، يجب أن يميّز القادة المعنيون بالعدالة الانتقالية بكل عناية بين المنجزات الملموسة التي تحققها أجهزتهم (مثلاً، تقرير، أو رزمة التعويضات أو الحكم الجنائي) والقيم التي تروّج لها (مثلاً، الحقيقة، والعدالة، والمساءلة والتضامن). فملاحقة بعض المرتكبين لا تعادل إحقاق العدالة أو وضع حدٍّ للحصانة.

وفي النهاية، يجب أن يتخلى أولئك الذين يحدّدون استراتيجيات الاتصالات في الأجهزة المعنية بالعدالة الانتقالية عن فلسفة "عملنا يتحدث عن نفسه". فهذا النهج ينفى - ويهدر - الأدوار والمسؤوليات الاجتماعية التي يضطلع بها قادة هذه الأجهزة في تعزيز وضع رواية مجتمعية جديدة وشمولية. كما أنه يضيق النطاق، في السياقات الودية والعدائية على السواء، لإقامة علاقات منتجة مع الإعلام النافذ ووسائل التواصل الاجتماعي؛ وتنظيم وتحفيز الجهات المستهدفة التي لها مصلحة كبيرة في تكوين رواية وطنية جديدة؛ ومساعدة أكبر عدد من الأشخاص ليكونوا المالكين الحقيقيين للرسائل الصادرة عن المحكمة ذات الصلة، أو لجنة الحقيقة أو الوكالة المعنية بتوفير التعويضات. ومن أجل تغيير الرواية، يتعيّن أولاً على الأجهزة المعنية بالعدالة الانتقالية أن تغيّر نمط تفكيرها.

- ⁱ معهد العمليات الانتقالية المتكاملة يشكر رفيق هودزيتش والخبراء الذين أثروا هذه الورقة بأفكارهم وآرائهم القيّمة.
- ⁱⁱ القرار 827 الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة:
http://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Statute/statute_827_1993_en.pdf
- ⁱⁱⁱ "الرؤية 2025: بلد أGENCY" (مقدمة): http://www.pmooffice.gov.lk/download/press/D00000000061_EN.pdf
- ^{iv} مذكور في عمل كاثرين م. كول، عمل لجنة الحقيقة في جنوب أفريقيا: مراحل العملية الانتقالية (منشورات جامعة إنديانا، 2009)، ص.5
- ^v مذكور في عمل كاثرين م. كول، "Reverberations of Testimony: South African Truth and Reconciliation Commission in Art and Media," in Clara Ramírez-Barat, ed., Transitional Justice, Culture, and Society: Beyond Outreach (Social Science Research Council, 2014)
- ^{vi} مذكور في عمل جون آلان، "Media relations and the South African TRC" (ورقة غير منشورة)، ص.3.
- ^{vii} موجز الحكم الصادر عن المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة في قضية رادوفان كارادزيتش، ص.4:
http://www.icty.org/x/cases/karadzic/tjug/en/160324_judgement_summary.pdf

تأسست IFIT في عام 2012، وهي منظمة دولية غير حكومية مستقلة تقدم تحليلات ومشورات فنية شاملة للجهات الفاعلة الوطنية المشاركة في المفاوضات والانتقالات في المجتمعات الهشة والمتأثرة بالصراعات. دعمت IFIT المفاوضات والانتقالات في بلدان مثل كولومبيا والسلفادور وغامبيا وليبيا ونيجيريا وسوريا وسريلانكا وتونس وأوكرانيا وفنزويلا وزيمبابوي.